تابع قوله : ( والإيمان : هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان وجميع ما صح عن رسول ا A من الشرع والبيان كله حق والإيمان واحد وأهله في أصله سواء والتفاضل بينهم بالخشية والتقى ومخالفة الهوى وملازمة الأولى ) .

وأما الاحتجاج بقوله تعالى : { فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين * فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين } - على ترادف الإسلام والإيمان فلا حجة فيه لأن البيت المخرج كانوا متصفين بالإسلام والإيمان ولا يلزم من الاتصاف بهما ترادفهما .

والظاهر أن هذه المعارضات لم تثبت عن أبي حنيفة Bه وإنما هي من الأصحاب فإن غالبها ساقط لا يرتضيه أبو حنيفة ! وقد حكى الطحاوي حكاية أبي حنيفة مع حماد بن زيد [ وأن حماد بن زيد ] لما روي له حديث : أي الإسلام أفضل الى آخره قال له : ألا تراه يقول : أي الإسلام أفضل قال : الإيمان ثم جعل الهجرة والجهاد من الإيمان ؟ فسكت أبو حنيفة فقال بعض أصحابه : ألا تجيبه يا أبا حنيفة ؟ قال : بما أجيبه ؟ وهو يحدثني بهذا عن رسول ا A .

ومن ثمرات هذا الاختلاف : مسألة الاستثناء في الإيمان وهو أن يقول [ أي ] الرجل : أنا مؤمن إن شاء ا والناس فيه على ثلاثة أقوال : طرفان ووسط منهم من يوجبه ومنهم من يحرمه ومنهم من يجيزه باعتبار ويمنعه باعتبار وهذا أصح الأقوال .

أما من يوجبه فلهم مأخذان : أحدهما : أن الإيمان هو ما مات الإنسان عليه والإنسان إنما يكون عند ا مؤمنا أو كافرا باعتبار الموافاة وما سبق في علم ا أنه يكون عليه وما قبل ذلك لا عبرة به قالوا : والإيمان الذي يعقبه الكفر فيموت صاحبه كافرا - : ليس بإيمان كالصلاة التي أفسدها صاحبها قبل الكمال والصيام الذي في صاحبه قبل الغروب وهذا مأخذ كثير من الكلابية وغيرهم وعند هؤلاء أن ا يحب في الأزل من كان كافرا إذا علم منه أنه يموت مؤمنا فالصحابة ما زالوا مجوبين قبل إسلامهم وإبليس ومن ارتد عن دينه ما زال ا يبغضه وإن كان لم يكفر بعد ! وليس هذا قول السلف ولا كان يقول بهذا من يستثنى من السلف في إيمانه وهو فاسد فإن ا تعالى قال : { قل إن كنتم تحبون ا فاتبعوني يحببكم ا } فأخبر أنهم يحبهم إن اتبعوا الرسول فاتباع الرسول شرط المحبة والمشروط يتأخر عن الشرط وغير ذلك من الأدلة ثم صار إلى هذا القول طائفة غلوا فيه حتى صار الرجل منهم يستثني في الأعمال الصالحة يقول : صليت إن شاء ا ! ونحو ذلك يعني القبول ثم صار كثير منهم يستثنون في كل شيء فيقول أحدهم : هذا ثوب إن شاء ا ! هذا حبل إن شاء ا ! فإذا قيل لهم : هذا لا شك فيه ؟ يقولون : نعم لكن إذا شاء ا أن يغيره غيره ! ! المأخذ الثاني :

أن الإيمان المطلق يتضمن فعل ما أمر ا به عبده كله وترك ما نهاه عنه كله فإذا قال الرجل : أنا مؤمن بهذا الاعتبار - : فقد شهد لنفسه أنه من الأبرار المتقين القائمين بجميع ما أمروا به وترك كل ما نهوا عنه فيكون من أولياء ا المقربين ! وهذا مع تزكية الإنسان لنفسه ولو كانت هذه الشهادة صحيحة لكان ينبغي أن يشهد لنفسه بالجنة إن مات على هذه الحال وهذا مأخذ عامة السلف الذين كانوا يستثنون وإن جوزوا ترك الاستثناء بمعنى آخر كما سنذكره إن شاء ا تعالى ويحتجون أيضا بجواز الاستثناء فيما لا شك فيه كما قال تعالى : { لتدخلن المسجد الحرام إن شاء ا آمنين } [ وقال A حين وقف على المقابر : وإنا إن شاء ا بكم لاحقون ] [ وقال أيضا : إني لأرجو أن أكون أخشاكم  ] ونظائر هذا .

وأما من يحرمه فكل من جعل الإيمان شيئا واحدا فيقول : أنا أعلم أني مؤمن كما أعلم أني تكلمت بالشهادتين فقولي : أنا مؤمن كقولي : أنا مسلم فمن استثنى في إيمانه فهو شاك فيه وسموا الذين يستثنون في إيمانهم الشكاكة وأجابوا عن الاستثناء الذي في قوله تعالى : { لتدخلن المسجد الحرام إن شاء ا آمنين } - بأنه يعود إلى الأمن والخوف فأما الدخول فلا شك فيه ! وقيل : لتدخلن جميعكم أو بعضكم لأنه علم أن بعضهم يموت ! وفي كلا الجوابين نظر : فإنهم وقعوا فيما فروا منه فأما الأمن والخوف فقد أخبر أنهم يدخلون آمنين مع علمه بذلك فلا شك في الدخول ولا في الأمن ولا في دخول الجميع أو البعض فإن ا قد علم من يدخل فلا شك فيه أيضا فكان قول : إن شاء ا هنا تحقيقا للدخول كما يقول الرجل فيما عزم على شيء أن يفعله لا محالة : وا لأفعلن كذا إن شاء ا لا يقولها لشك في إرادته وعزمه ولكن إنما لا يحنث الحالف في مثل هذه اليمين لأنه لا يجزم بحصول مراده وأجيب بجواب آخر لا بأس به وهو : أنه قال [ ذلك ] تعليما لنا كيف نستثني إذا أخبرنا عن مستقبل وفي كون هذا المعنى مرادا من النص - نظر فإنه ما سيق الكلام إلا أن يكون مرادا من إشارة النص وأجاب الزمخشري بجوابين آخرين باطلين وهما : أن يكون الملك قد قاله فأثبت قرآنا ! أو أن الرسول قاله ! ! فعند هذا المسكين يكون من القرآن ما هو غير كلام ا ! فيدخل في وعيد من قال : { إن هذا إلا قول البشر } نسأل ا العافية .

وأما من يجوز الاستثناء وتركه فهم أسعد بالدليل من الفريقين وخير الأمور أوسطها : فإن أراد المستثني الشك في أصل إيمانه منه من الاستثناء وهذا مما لا خلاف فيه وإن أراد أنه مؤمن من المؤمنين الذين وصفهم ا في قوله : { إنما المؤمنون الذين إذا ذكر ا وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا وعلى ربهم يتوكلون * الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون * أولئك هم المؤمنون حقا لهم درجات عند ربهم ومغفرة ورزق كريم } وفي قوله تعالى : { إنما المؤمنون الذين آمنوا با ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل ا أولئك هم الصادقون } فالاستثناء حينئذ جائز وكذلك من

استثنى وأراد عدم علمه بالعاقبة وكذلك من استثنى تعليقا للأمر بمشيئة ا لا شكا في إيمانه وهذا القول في القوة كما ترى .

قوله : وجميع ما صح عن رسول ا A من الشرع والبيان كله حق يشير الشيخ C بذلك إلى الرد على الجهمية والمعطلة والمعتزلة والرافضة القائلين بأن الأخبار قسمان : متواتر وآحاد فالمتواتر - وإن كان قطعي السند - لكنه غير قطعي الدلالة فإن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين ! ! ولهذا قدحوا في دلالة القرآن على الصفات ! قالوا : والآحاد لا تفيد العلم ولا يحتج بها من جهة طريقها ولا من جهة متنها ! فسدوا على القلوب معرفة الرب تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله من جهة الرسول وأحالوا الناس على قضايا وهمية ومقدمات خيالية سموها قواطع علقية وبراهين يقينية ! ! وهي في التحقيق { كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا ووجد ا عنده فوفاه حسابه وا سريع الحساب * أو كظلمات في بحر لجي يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها ومن لم يجعل ا له نورا فما له من نور } ومن العجب أنهم قدموها على نصوص الوحي وعزلوا لأجلها النصوص فأقفرت قلوبهم من الاهتداء بالنصوص ولم يظفروا بالعقول الصحيحة المؤيدة بالفطرة السليمة والنصوص النبوية ولو حكموا نصوص الوحي لفازوا بالمعقول الصحيح الموافق للفطرة السليمة .

بل كل فريق من أرباب البدع يعرض النصوص على بدعته وما ظنه معقولا : فما وافقه قال : إنه محكم وقبله واحتج به ! ! وما خالفه قال : إنه متشابه ثم رده وسمى رده تفويضا ! أو حرفه وسمى تحريفه تأويلا ! ! فلذلك اشتد إنكار أهل السنة عليهم .

وطريق أهل السنة : أن لا يعدلوا عن النص الصحيح ولا يعارضوه بمعقول ولا قول فلان كما أشار إليه الشيخ C وكما قال البخاري C : سمعت الحميدي يقول : كنا عند الشافعي C فأتاه رجل فسأله عن مسألة فقال قضى فيها رسول ا A كذا وكذا فقال رجل للشافعي : ما تقول أنت ؟ ! فقال : سبحان ا ! تراني في كنيسة ! تراني في بيعة ! تراني على وسطي زنار ؟ ! أقول لك : قضى رسول ا A وأنت تقول : ما تقول أنت ؟ ! ونظائر ذلك في كلام السلف كثير وقال تعالى : { وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى ا ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم } .

وخبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول عملا به وتصديقا له - : يفيد العلم [ اليقيني ] عند جماهير الأمة وهو أحد قسمي المتواتر ولم يكن بين سلف الأمة في ذلك نزاع كخبر عمر بن الخطاب Bه : [ إنما الأعمال بالنيات ] وخبر ابن عمر Bهما : [ نهى عن بيع الولاء وهبته ] وخبر أبي هريرة : [ لاتنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ] وكقوله : [ يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ] وأمثال ذلك وهو نظير خبر الذي أتى مسجد قباء وأخبر أن القبلة تحولت الى الكعبة فاستداروا إليها .

وكان رسول ا A يرسل رسله آحادا ويرسل كتبه مع الآحاد ولم يكن المرسل إليهم يقولون لا نقبله لأنه خبر واحد ! وقد قال تعالى : { هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله } فلا بد أن يحفظ ا حججه وبيناته على خلقه لئلا تبطل حججه وبيناته .

ولهذا فضح ا من كذب على رسوله في حياته وبعد وفاته وبين حاله للناس قال سفيان بن عيينة : ما ستر ا أحدا يكذب في الحديث وقال عبد ا بن المبارك : لو هم رجل في البحر أن يكذب في الحديث لأصبح والناس يقولون : فلان كذاب وخبر الواحد وإن كان يحتمل الصدق والكذب - ولكن التفريق بين صحيح الأخبار وسقيمها لا يناله أحد إلا بعد أن يكون معظم أوقاته مشتغلا بالحديث والبحث عن سير الرواة ليقف على أحوالهم وأقوالهم وشدة حذرهم من الطغيان والزلل وكانوا بحيث لو قتلوا لم يسامحوا أحدا في كلمة يتقولها على رسول ا A ولا فعلوا هم بأنفسهم ذلك وقد نقلوا هذا الدين إلينا كما نقل إليهم فهم ترك الإسلام وعصابة الإيمان وهم نقاد الأخبار وصيارفة الأحاديث فإذا وقف المرء على هذا من شأنهم وعرف حالهم وخبر صدقهم وورعهم وأمانتهم - : ظهر له العلم فيما نقلوه ورووه ومن له عقل ومعرفة يعلم أن أهل الحديث لهم [ من ] العلم بأحوال نبيهم وسيرته وأخباره ما ليس لغيرهم به شعور فضلا أن يكون معلوما لهم أو مظنونا كما أن النجاة عندهم من أخبار سيبويه والخليل وأقوالهما ما ليس عند غيرهم وعند الأطباء من كلام بقراط وجالينوس ما ليس عند غيرهم وكل ذي صنعة هو أخبر بها من غيره فلو سألت البقال عن أمر العطر أو العطار عن البز ونحو ذلك ! ! لعد ذلك جهلا كبيرا .

ولكن النفاة قد جعلوا قوله تعالى : { ليس كمثله شيء } : مستندا لهم في رد الأحاديث الصحيحة فكلما جاءهم حديث يخالف قواعدهم وآراءهم وما وضعته خواطرهم وأفكارهم - ردوه بـ { ليس كمثله شيء } تلبيسا منهم وتدليسا على من هو أعمى قلبا منهم وتحريفا لمعنى الآي عن مواضعه ففهموا من أخبار الصفات ما لم يرده ا ولا رسوله ولا فهمه أحد من أئمة الإسلام أنه يقتضي إثباتها التمثيل بما للمخلوقين ! ثم استدلوا على بطلان ذلك بـ { ليس كمثله شيء } تحريفا للنصين ! ! ويصنفون الكتب ويقولون : هذا أصول دين الإسلام الذي أمر ا به وجاء من عنده ويقرؤون كثيرا من القرآن ويخوضون معناه إلى ا تعالى من غير تدبر لمعناه الذي بينه الرسول وأخبر أنه معناه الذي أراده ا وقد ذم ا تعالى أهل الكتاب الأول على هذه الصفات الثلاث وقص ذلك علينا من خبرهم لنعتبر وننزجر عن مثل طريقتهم فقال تعالى : { أفتطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام ا ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون } إلى أن قال : { ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني وإن هم إلا يظنون } والأماني : التلاوة المجردة ثم قال تعالى : { فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند ا ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما

يكسبون } فذمهم على نسبة ما كتبوه إلى ا وعلى اكتسابهم بذلك فكلا الوصفين ذميم : أن ينسب إلى ا ما ليس من عنده وأن يأخذ بذلك عوضا من الدنيا مالا أو رياسة نسأل ا تعالى أن يعصمنا من الزلل في القول والعمل بمنه وكرمه .

ويشير الشيخ C بقوله : من الشرع والبيان إلى أن ما صح عن النبي A نوعان : شرع ابتدائي وبيان لما شرعه ا في كتابه العزيز وجميع ذلك حق واجب الإتباع وقوله : وأهله في أصله سواء والتفاضل بينهم بالحقيقة ومخالفة الهوى وملازمة الأولى وفي بعض النسخ : بالخشية والتقى بدل قوله : بالحقيقة ففي العبارة الأولى يشير إلى أن الكل مشتركون في أصل التصديق ولكن التصديق يكون بعضه أقوى من بعض وأثبت كما تقدم نظيره بقوة البصر وضعفه وفي العبارة الأخرى يشير إلى أن التفاوت بين المؤمنين بأعمال القلوب وأما التصديق فلا تفاوت فيه والمعنى الأول أظهر قوة وا أعلم بالصواب